الملف الثالث : المطابخ (الدولة العميقة)

يقصد بها الدواوين أو الامانات أو المكاتب الرئاسية التابعة للسلطات الثلاثة : التنفيذية والتشريعية والقضائية في مصر (الدولة العميقة) إنها من تصنع القوانين والقرارات واللوائح وهي أيضا من تستطيع وقف أو إعاقة أو عرقلة تنفيذها فها هي السلطة التشريعية بحكم دورها التشريعي والرقابي ومناقشة الموازنة والحساب الختامي تتلقى أو تقترح مشروعات القوانين وتراقب أعمال أجهزة الدولة ، وتستطيع تسريع إصدار القوانين أو ابطائها أو وضع مشروعاتها في الادراج وقد تصل إلى حد التجميد إذا تعارضت مع توجهات جماعات المصالح .

أما السلطة القضائية فإنها حصن الحق والحرية في مجتمع الحكم الصالح الذي يمثل سيادة القانون ، والمنصف الحامي للحريات إذا ما طبق القانون على الجميع على حد سواء وقد تتعطل إجراءات سير العدالة بأساليب وقواعد قانونية متوارثة تجعل حياة المواطن جحيما ، فيجد بطء في تناول دعواه والبت في الأحكام كما يجد عجزا في تنفيذ ما يصدر له من أحكام .

أما السلطة التي تتحكم في مفاصل الدولة كاملة فهي التنفيذية التي يدار من خلالها مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء ومكاتب الوزراء والمحافظين ونوابهم وسكرتيرو العموم ورؤساء الأجهزة والشركات القابضة والمؤسسات الخدمية والاقتصادية من خلالها تصل المقترحات والأفكار والرؤى الى اللجان المتخصصة وتتحول لمسودة مشروع قانون ولائحة عند رأسها ومنه إلى سلطة التشريع .

وتأتي أكبر المشكلات عندما تبدأ مراحل التنفيذ للقوانين أو القرارات أو اللوائح فإما تسريعا للتنفيذ أو إبطاء أو تعطيلا أو وقفا نهائيا ، وتتدخل في ذلك رؤية أو تعليمات أو توجيهات رئيس الجهة المناط بها التنفيذ .

ان العدو الأول لأي تطوير في مصر هو طبقة المنتفعين من كبار الموظفين ، الذين يريدون إبقاء الوضع على ما عليه من فساد ، وربما يدفعهم هذا إلى مواجهة أي مسئول في الدولة يهدد وضعهم.

فالحكومة المصرية هي غابة متشابكة الاشجار والعلاقات ، غابة لا تحترم فيها القوانين أو بالأحرى لا يمكن أن تصل فيها بسهولة للقوانين فضلا عن احترامها، وهذه الغابة هي السبب الرئيسي في وقوف الاستثمارات على أبواب مصر ، تؤخر رجلا وتقدم الأخرى .

عرضت الإمارات أن تمول عددا من المشروعات العامة المتنوعة في جميع المجالات ، وأن تختار الحكومة بالطبع المشروعات ، وتضع قائمة نهائية بها ، وتنوعت المشروعات ما بين المدارس والمستشفيات وصوامع القمح ، وكان كل شيء يسير ببطء السلحفاة . مشاكل في توفير الأراضي ، وخناقات ما بين الوزارات على ولاية الأراضي وتبعية المشروعات ، وبطء التنفيذ ، وسعي الجانب الإماراتي للخروج من هذه الغابة ، فاقترحوا على الجانب المصري لتحقيق السرعة والانجاز اقتراحا مهما وكاشفا ، فقد اقترح الجانب الإماراتي التعامل مع الجيش والبنك المركزي .

يجب ألا نقطع وعودا إلا إذا كنا قادرين على الوفاء بها ، وألا ندخل صفقة إلا ونحن جادون في تنفيذها ، أن نأخذ أمورنا وعلاقتنا واتفاقاتنا الخارجية بمنتهى الجدية ، يجب أن نتخلص من تركيز الحكومة السخيف والمهين على المنح والودائع والقروض ، فهناك أساليب وطرق متعددة للمساندة والدعم ، شراكة اقتصادية مشروعات استثمارية وخبرات دولية .

ومن المنطقى ان يقودنا السؤال لماذا تفتر علاقاتنا الخارجية ؟ لماذا لا تتحول الأرقام والاتفاقيات إلى واقع؟ ولماذا نشعر بخيبة أمل من محصلة أو نتائج علاقاتنا الخارجية ؟

ونسأل أنفسنا لماذا يهرب المستثمرون أو يترددون في دخول السوق المصرية ولماذا تتحرك القافلة ببطء ، ولماذا لا تنفذ القوانين والقرارات التي يتم استصدارها ، ولماذا لا تحقق خطط التنمية أهدافها المرجوة ، ولماذا لا تتحقق الوعود ولا تصريحات المسئولين على أرض الواقع ، وأخيرا لماذا تتوقف كثير من المشروعات المتنوعة ولا يتم استكمالها وعادة نسمع حجج كثيرة ومبررات أكثر ، كما أن البعض من

المشروعات تتوقف كليا أو جزئيا بسبب التعقيدات البيروقراطية ، وتنازع الأدوار ، وتراجع دور البنوك والأجهزة في مساندة الاقتصاد ، وتفشي الفساد وتغلغل منظومته ابتداء من منافذ الدخول وحتى أصغر وحدة يتعامل معها المستثمر أجنبيا كان أو مصريا .

وتعاني المطابخ من غياب قيم الإدارة التي تحكم أداء عملها والتي بسببها تعوق وتعرقل الجهاز الإداري للدولة والمحليات فأصابته بأمراض الشيخوخة والترهل .

إن الأيدي الخفية العاملة في مطابخ الرئاسة ومجلس الوزراء والوزراء والمحافظون ونوابهم ومساعديهم ومكاتب الوكلاء ، هم معاونون فإذا أحسن اختيارهم تنصلح الأمور وأحوال العباد .

إن الأمر يتطلب توسيع دائرة حسن الاختيار والاستبدال المستمر بكفاءات في تلك المواقع المهمة لتضيف للمنصب الذي تشغله لا أن تأخذ منه .

إن الإدارة المصرية المتطورة تحتاج إلى مجموعة من القيم السلوكية الايجابية لشغل المناصب الإدارية ، وحتى صغار العاملين بنفس قدر احتياجها إلى التكنولوجيا ، والنظم الإدارية العلمية ؛ فهي تحتاج إلى قيم احترام الوقت واحترام الاختلاف وحرية التعبير وثقافة الانضباط وعدالة التقييم وسرعة الاستجابة ولا مركزية القرار والثقة المتبادلة فضلا عن قيم التقدير والاعتراف بالآخر والعمل الجماعي وروح الفريق .

إن الإصلاح الإداري الشامل في مصر يبدأ برعاية الجوانب الثقافية بهدف تحويلها باتجاه متطلبات التطوير والتنمية ، وهو ما يستلزم أهمية إعادة النظر في إطار القيم الحاكمة للإدارة المصرية .

فالإطار الثقافي الحالي للإدارة المصرية لا يمكنها من أن تحتل مكانة رفيعة بين الدول رغم وفرة المفكرين والعلماء بها وذلك بسبب عدم ملائمة القيم السائدة بها لمتطلبات إنجاح النظم الإدارية العالمية المتميزة والتي تقوم على الانتقال الحر السريع للفكر والخبرة والتجربة التكنولوجية أفقيا ورأسيا بما يسمح بالتحول السريع من الحاضر إلى المستقبل ، فضلا عن تبني قيم التخلي عن القديم والتنازل عن غير المفيد ،

والتخلص من الأفكار الراكدة وعدم التسرع في الإعلان عن المشاريع الكبرى إلا بعد دراسة كاملة ومتأنية لكل جوانب التنفيذ والتقييم والتمويل ، وعدم البدء بالمهم على حساب الأهم وغياب المساءلة القانونية عن الخطأ وغياب ثقافة الاعتراف بالخطأ ، فبالرغم من الطيبة المعهودة عن الشعب المصري فقد تأصلت بعض السلوكيات السلبية بين المواطنين في المؤسسات والأجهزة ، وأصبحت تلك السلوكيات مقترنة بنا ، ويرجع ذلك لضعف النظم التي تعمل من خلالها تلك المؤسسات والأجهزة منذ الخمسينيات ، وعدم وجود نظام إداري واضح وعادل وصارم يكافأ فيه المجتهدون ، ويعاقب فيه المقصرون ، إضافة إلى ذيوع الفوضى في التعيينات والترقيات نتيجة المجاملات والمحسوبيات .

حالات الفساد ليست كلها قضايا مالية ورشى

ليس الفساد هو تلقي الرشوة أو الاستيلاء على المال العام أو تبديد عهده ، إنه بطء اتخاذ القرار ، وهو تعطيل تنفيذ خطة ، وهو إعادة النظر في مشروع بدون أسباب حقيقية ، وهو استبدال مواد أو خامات أو تقاوي أو سماد أو محاصيل أو مواد غذائية محل أخرى ، هو الاستيراد بدلا من الإنتاج ، والبيع للمشروعات رغم نجاحها أو بيعها دون محاولات إصلاحها، هو إعادة الهيكلة الإدارية والإصلاح المالي ثم البحث عن مستثمر رئيسي بعد دراسات وتقييم لا تمثل الحقيقة .

انه يعني إهمال التدريب وإعادة التنظيم ، ورصد مبالغ هزيلة للإحلال والتجديد وتسريح العمال بدلا من إعادة تأهيلهم ، والحديث عن المعاش المبكر مما يخلق مشكلات ويعقد ويضاعف حجم البطالة في سوق العمل.

كما أن سوء اختيار القيادات في أي موقع كبر أم صغر وتداخل عوامل الوساطة والمحسوبية والبعد عن الشفافية وتغليب مبدأ أهل الثقة على مبدأ أهل الخبرة هو أعلى درجات الفساد ، فهل تم محاسبة وزير أو رئيس وزراء عن أي من هذه المفاسد من قبل ؟!

الشخص الغامض الذي يعرقل جذب الاستثمارات وتنفيذ المشروعات الضخمة وتجاهلها وإحباط أصحابها من القدوم إلى مصر ، وضخ أموال فيها لإقامة المشروعات ونقل الخبرة والمعرفة والتدريب فكثير من المواقف والقصص والروايات والحكايات على لسان أبطالها سواء كانوا مستثمرين عرب أو مسؤوليين أجانب عن "اللهو الخفي" تصيبك بالذهول والدهشة والحيرة أمام هذا "الأسطورة" الذي يستطيع الوقوف ضد إقامة مشروع ضخم تستفيد منه مصر .. لابد أنه شخص ليس صغيرا ، وإنما مسؤول من الكبار حتى تكون لديه الجرأة والشجاعة والقدرة على حماية نفسه من عرقلة مشروعات بالمليارات .

ولنصارح أنفسنا ، فأنت لا تستطيع أن تقضي مصلحة الآن في أي مرفق حكومي بوجه أخص ، إلا إذا دفعت في مقابل تلك المصلحة "معلوما" للموظف المختص ، يستوي في ذلك الموظف الصغير أو الكبير . وبالمناسبة ، فلم يعد في الحكومة موظف كبير إلا في اللقب والدرجة فقط ، لأن التضخم الحاصل في البلاد ابتلع دخول المواطنين وأتى على مدخراتهم إن وجدت ، ومن ثم ، أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى ، التي تشكل حجر الزاوية في توازن المجتمع .

ان الخدمات التي كانت تؤديها الدولة مثل التعليم والصحة ، تدهورت إلى حد مفجع ، وأصبح يتعين على كل فرد أن يدبر حالة ، بالوسائل الشريفة أو غير الشريفة، والأخيرة أسهل وأكثر إغراء كما هو معلوم .

عبر عن هذه الحالة الأستاذ فهمي هويدي قائلا : "ثمة دراسة حققت الموضوع، وكشفت عن تفشي مظاهر الفساد في الأداء الحكومي على نحو مروع ، والدراسة نشرتها المجلة المصرية للدراسات التجارية ، التي تصدرها جامعة المنصورة ، وقد اعتمدت على نتائج استقصاء شمل 800 شخص من العاملين في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام . وفي رصدها لأهم السلبيات الأخلاقية حسب درجة شيوعها بين الموظفين ، كانت النتائج كما يلي :

- احتل عدم احترام الوقت المرتبة الأولى بشبه إجماع وصل إلى 93% .

- احتلت المحسوبية المرتبة الثانية بنسبة 92% .
- الرشوة جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 89% .
- التسويف في إنجاز المصالح تساوي مع الرشوة ، بنسبة 89% .
- العمولات جاءت في مرتبة تالية بنسبة 85% .
- الإهمال في العمل اجتمعت حوله 60% من الأصوات .
- قبول الهدايا 50% .
- إفشاء أسرار العمل 44% .
- سوء استعمال السلطة 25% .

في تحليل الأسباب التي أفرزت تلك السلبيات بينت الدراسة ما يلي :

- 89% من أفراد العينة قالوا إن الموظف أصبح يفتقد القدوة الحسنة ، داخل وخارج العمل.
- 86% قالوا إن الموظف يشعر بأنه مظلوم ، نتيجة لاقتناعه بأن ثمة تمييزا في المعاملة يهضمه حقه ، ويقدم الآخرين عليه بسبب المحسوبية .
- 77% أرجعوا السلبيات إلى سوء الأحوال الاقتصادية والارتفاع المستمر في أسعار السلع بدرجة لا تواكبها زيادة في الدخول .
- 69% أنحوا باللائمة على كثرة القوانين واللوائح وتعقد الإجراءات المتعلقة بإنجاز الخدمات الجماهيرية .
- 63% قالوا إن عملية إعداد الموظف في المعاهد الإدارية أو البرامج التدريبية لا تولى أخلاقيات التعامل العناية الكافية .
- 59% قالوا إن منظومة القيم في المجتمع بأسره قد تراجعت ، بحيث عدت القرابة والصداقة لها الأولوية على اعتبارات المصلحة العامة" [1] .

كما أن الباحثين الاجتماعيين رصدوا الظاهرة وحققوا تجلياتها ؛ إذ منذ الانفتاح المنفلت الذي شهدته مصر قبل عدة عقود ، تغيرت على نحو تدريجي منظومة القيم في

(1) فهمي هويدي ، الفساد وسنينه ، دار الشروق ، ص 122 ، 123 .

المجتمع ، واحتلت الوجاهة والثراء والكسب السريع والفهلوة صدارة القيم السائدة ، وأصبح "رجل الأعمال" هو النموذج والمثل الأعلى ، متقدما بذلك على الطبيب والقاضي والضابط وأستاذ الجامعة . ولم يعد مهما كثيرا ما إذا كنت مجتهدا أو متفوقا في عملك ، وإنما أصبح الأهم هو – في النهاية – كم تكسب ولا يهم من أين بذات القدر ، فإن الرصيد العلمي أصبح لا معنى له ، وأحيانا مثارا للسخرية ، بعدما أصبح الرصيد في البنك هو شهادة الجدارة .

فبعد أن عدت "الكوسة" – بمعنى الواسطة – هي أحد العناوين الكبيرة في المجتمع حتى استقرت كقيمة ولم تعد بحاجة إلى مزيد من التوصيف .

وأكثر ما يخشاه المرء أن يؤدي استمرار تجاهل الفساد إلى فقدان الثقة من جانب المواطنين في المؤسسة السياسية ، لأن رائحته حين تزكم الأنوف بالصورة التي يلمسها ويشمها الجميع الآن ، ثم يخفى الجميع رءوسهم في الرمال ويعلنون على الملأ أن الأمر لا يستحق القلق ، وأن "كله تمام" ، فلا ينبغي أن نستغرب فقدان المواطنين لثقتهم في ذلك الخطاب .

إن الشفافية هي أهم سلاح في مقاومة الفساد ، وإنه كلما تراجعت الشفافية عم الظلام ، وأطلق العنان لخفافيش الفساد كي ترتع وتعيث في الأرض .

كما أن أولى خطوات العلاج أن يقتنع الشخص بأنه مريض ، وأن يعرف الداء الذي يعاني منه ، كذلك فإن أولى خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي أن يعرف الجميع أن هناك مشكلة ، وأن تشير الإصبع علنا إلى موضعها ومكامنها . فالفساد موجود في كل مجتمع ، لكن الفرق بين مجتمع وآخر يقاس بموقف السلطة منه وكيفية تعاملها معه .

ان الشرفاء موجودون – لا يزالون – في كل قطاع ، وأن الفساد ليس مقصورا علينا ، ولكنه بدوره موجود في كل بلاد الدنيا ، من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية . والفرق بين بلد وآخر يكمن من هذه الزاوية في أمرين : الأول مدى الفساد ، وهل وصل إلى الرءوس الكبيرة أم لا ؟ والثاني طريقة التعامل معه ، وهل تتم وفقا

للقانون ، أم تتدخل في ذلك أسباب أخرى تعطل من حكم القانون ؟ وللأسف ، فإن العالم الثالث يعج بذلك الفساد الذي طال الكبار الذين هم فوق القانون ، حتى أصبحت ممارسات أنظمة الحكم تلقن الناس دروسا يومية في الفساد المنظم .

وهنا يبرز سؤالا ملحا وهو لماذا انتشر الفساد في مصر إلى هذا الحد ؟

والإجابة أعرضها كما أراها فيما يلي :

- انهيار سلطة القانون في المجتمع ، حيث يكفي أن يسود الاعتقاد بأن القانون ليس هو السبيل لتحصيل الحقوق أو حماية المواطنين ، وأنه ليس مهما أن تكون على حق أو باطل ، أو تمارس عملا مشروعا أو غير مشروع ، وإنما الأهم أن تكون قويا لا ضعيفا . وحين تصبح قويا فإن هامتك ستكون تلقائيا أعلى وأطول من هامة القانون ، لذلك فإن القوة أصبحت فوق الحق وليس العكس . وشيوع اعتقاد من ذلك القبيل يطلق يد الكبار الذين يضربون عرض الحائط بالقانون ، ويعلم الصغار من أين تؤكل الكتف ، وتفقد الدولة هيبتها مع النظام العام .
- التلاعب الذي تمارسه الحكومة ، سواء عن طريق الاحتيال على المجتمع لزيادة الجباية، أو عن طريق إخفاء الحقائق والتمويه على المواطنين . وإذ يبدو أن الحكومة حققت نجاحات على ذلك الصعيد ، إلا أن ذلك السلوك يلقن المواطنين دروسا في الاحتيال ، ويعلمهم بدورهم كيف يقتنصون الفرص ويحتالون بعضهم على بعض . فإذا استقامت الحكومة استقام المواطنون ، وإذا تلاعبت أو احتالت ، فإنها تشجعهم تلقائيا على التلاعب والاحتيال .
- غياب النموذج والقدوة ، ليس فقط على مستوى السياسات ، ولكن على مستوى القيادات أيضا ، وطالما أن اختيار القيادات تتحكم فيه اعتبارات الولاء والتقارير الأمنية والسياسية أو الأمزجة الشخصية ، وطالما لا تحتل الكفاءة والاستقامة المرتبة الأولى في معايير الاختيار أو الاستمرار ، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تفريخ مظاهر الفساد وانتعاشها .

- غياب الممارسة الديموقراطية التي تتجلى في الرقابة الشعبية وممارسة حق المساءلة وحرية النقد والتعبير ، برغم وجود المؤسسات التي تفترض أن تؤدي تلك المهمة ، ولكنها جميعا مؤسسات مؤممة لصالح السياسة ، إذا جاز التعبير . وحين لا يحاسب المخطئ ، أو حين تدرك فئة من المواطنين أنها فوق الحساب ، فإن نمو الفساد يصبح أمرا طبيعيا .
- ترهل القيادات في مقاعدها ، وبقاؤها لمدة طويلة على رأس الكثير من المؤسسات ، الأمر الذي يؤدي بمضي الوقت إلى تكوين "الشلل" ، ونمو شبكة المصالح التي يصبح الأبناء والأقارب أطرافا فيها . ولا غرابة في ذلك، إذ حين يبقى المسئول في منصبه لمدة 20 عاما أو أكثر ، فلك أن تتصور كم المصالح الذي يمكن أن ينمو حوله .
- تقديم السياسة على النظام العام والقانون . إذ في ظل غياب الرقابة الشعبية ، فإن السلطة تصبح الطرف الوحيد الذي يحاسب السلطة . وفي هذه الحالة ، فإن الحسابات السياسية تصبح هي الحكم والفيصل في مصير الضالعين في الفساد .

إن الخلل في منظومة القيم الحاكمة للمجتمع المصري له دوره المؤثر على إشاعة الفساد في المجتمع . إذ منذ عصر الانفتاح المنفلت الذي عاشت مصر في ظله منذ السبعينيات ، سيطر الاقتصاد على حياة الناس ، فقد تراجعت قيم الجد والكفاءة والإتقان والانضباط والابتكار ، وتقدمت قيم الثراء والوجاهة والامتلاك والاستمتاع بمباهج الحياة .

في أجواء ذلك الخلل ، حدث تطوران خطيران : أولهما أن كل شيء أصبح سلعة ، وكل شيء أصبح قابلا للبيع والشراء ، بحيث أصبح المهم في النهاية هو : ما المبلغ الذي اقتنصته أو فزت به ؟ وكم ستدفع لقاء ما تريد ؟

وثانيهما : أن الحدود بين الخطأ والصواب ، أو الحلال والحرام تلاشت ، بحيث إن الكثير مما يعد إثما ولا شرعية له ، أصبح مقننا ومباحا . فالرشوة صارت إكرامية

أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة ، وإتجار الوزراء في العقارات أصبح شيئا مقبولا.

الانفتاح أحدث زلزالا قويا في قيم المجتمع ، تتابعت بعض الهزات الأرضية في مجالات عدة . وفي غيبة وضوح الرؤية الإستراتيجية التي تحدد المقاصد والأساليب التي تخدمها ، اختلط الحابل بالنابل ، وانفرط العقد ، واستسلم كثيرون للضياع الذي تعددت مظاهره وأطرافه .

إننا نستعيض بالشكل عن المضمون ، وبالقول عن الفعل ، الأمر الذي يحول العمل العام والعمل السياسي إلى نوع من السباق في الفصاحة والبلاغة اللغوية ، وتصبح المقارنة بين جهاز وآخر ليس بمقدار ما ينجزه على صعيد الواقع ، وإنما بمقدار ما يبذله من جهد في تخليق واقع موهوم ، تطنطن به وسائل الإعلام ، مشبعا الأشواق والأحلام ، حيث لا يهم أن تنجز أو لا تنجز، وإما الأهم هو ما تقوله عنك "الجرائد" ووسائل الإعلام .

شيوع اليأس بين الناس في إمكانية التغيير يؤدي إلى نتيجة من اثنتين : إما الإحباط والانسحاب أو التمرد والبحث عن وسائل غير مشروعة .

وأزعم أننا في مصر نعاني من الظاهرتين فتجليات الإحباط وتعبيراته على كل لسان ، ثم أن المرء لا يفوته أن ثمة إضرابا عاما عن العمل في مصر ، حيث لا أحد ينجز أو ينتج . وهذا الشلل الذي تعاني منه الإدارة الحكومية أو مواقع الإنتاج والخدمات يجسد الإحباط والانسحاب ببساطة لأن المواطنين حين تسد أمامهم أفاق المستقبل ، فإنهم يلجئون إلى الخروج والانسحاب من الحاضر .

لا أعرف كم متوسط العمر بين أفراد الطبقة السياسية في مصر ، سواء بين عناصر السلطة أو قيادات الأحزاب السياسية أو المؤسسات الإعلامية والثقافية ، لكني أعرف أن بعض المسئولين في سن الثمانين .

فأنت إذا دققت في الظاهرة وحققت في ملفات وخلفيات الذين يحتكرون الصدارة في المجتمع فستجد أن المشهد كله يعود بك إلى عصر ما قبل الدولة الحديثة .

عصر القبيلة إن شئت الدقة . ففي الدولة الحديثة هناك قواعد للتداول وهناك قوانين وأعراف تحدد آجال البقاء في مواقع المسئولية وتنظم آليات تتابع الأجيال . أما في زمن القبيلة فالبقاء في الصدارات مرهون بشيء أساسى هو الانتساب إلى شيخ القبيلة أو رضاه عنه . والقبيلة في زماننا قد تكون "الشلة" أو الحزب أو الدفعة ، وفي كل الأحوال فإن بقاء الشخص في موقعه له أسبابه الخاصة ، ولا شأن له بالعام .

أنت موجود طالما أنت في "جماعتنا" ، هذه هي القاعدة في مجتمع القبيلة ، بالتالي فقيمتك ليست فيما تنجزه أو ما تتمتع به من كفاءة وخبرة ، لكنها مرهونة بمدى استمرار الرضا والاطمئنان إلى الولاء ، وأداء الأدوار المطلوبة .

هذا التفسير يحل لغز الرموز الباقية ، التي تسد الأفق ، دون أن يلمس لها أحد إنجازا يذكر ، وإنما يثير استمرار بقائها في مواقعها دهشة كثيرين واستغرابهم ، وهؤلاء مخطئون لا ريب حين يحاولون البحث عن تفسير موضوعي لذلك البقاء ، في حين أن الأمر كله – من أوله إلى آخره – شخصي ولا علاقة له بأية معايير موضوعية.

وهنا نستطيع أن نميز في تحليل ظاهرة الفساد وحقائقه في مصر بين نوعين :

الأول : ما نسميه "فساد الكبار" المتنفذين على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي، سواء في الفرع التنفيذي (الحكومة) أو التشريعي (مجلس النواب) القضائي؛ حيث شكلوا شبكات مصالح تتنازع فيما بينها أحيانا ، وتتناغم في توزيع المزايا والغنائم أحيانا أخرى .

الثاني : ما نطلق عليه "فساد الصغار والفقراء" ؛ حيث لم تعد ممارسات الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية تقتصر أو تنحصر في "الكبار" وحدهم ، بل إنها وعبر سياسات الإفقار واتساع الفجوة في "الدخول" وارتفاع الأسعار المستمر وغياب "القدوة" في قمة هرم السلطة والمجتمع ، وتآكل دور أجهزة الرقابة قد تسربت إلى ممارسات المواطنين العادية في قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية.

آليات الإفساد

برغم أن الفساد كان موجودا في مصر قبل ثورة 23 يوليو عام 1952 وبعدها ، فإن الجديد منذ عام 1974 ، وفي عهد الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك تحديدا هو تحول الفساد من مجرد انحرافات شخصية آخذة في الاتساع إلى بنية مؤسسية متكاملة من خلال مجموعة من الآليات هي :

أولها : وجود سياسات ممنهجة لإفساد المؤسسات الأساسية في المجتمع وأفرادها (مثل مجلس النواب ، والمؤسسات الصحفية والإعلامية ، والمؤسسة القضائية والنقابات العمالية والمهنية ... إلخ) .

وثانيها : وجود قواعد عرفية بين "جماعات الفساد" والمنخرطين فيها تلزم أعضاءها بالتزامات متبادلة ومناطق النفوذ .

وثالثها : وجود خطوط اتصالات دائمة وواضحة بين هذه الجماعات وشاغلي قمة الهرم السياسي والتنفيذي ، سواء بصورة مباشرة أو عبر أقربائهم وأبنائهم ، وجميعه يجري تحت يافطة "تشجيع الاستثمار" .

رابعها : استمرار سياسات الإفقار للطبقات المحدودة الدخل ، خاصة الموظفين والعمال وغيرهم ، بما يدفع الكثير منهم إلى تعاطي "الإكراميات" ، وهي النظير القانوني لمفهوم "الرشوة" .

خامسها : إفساد أجهزة الرقابة سواء كانت رقابة شعبية (مثل الصحافة) عبر توريط قياداتها وكوادرها الوسيطة في ممارسات فساد ، أو أجهزة الرقابة الرسمية عبر صلات القرابة ونظم اختيار قياداتها وأعضائها العاملين من خلال الوساطة والمحسوبية.

سادسها : أساليب صياغة القوانين والقرارات الإدارية ، بحيث تفتح ثغرة واسعة للفساد المحمي من الدولة خاصة في القوانين الاقتصادية والضريبية وغيرها .

سابعها : آلية التحايل القانوني عبر ما يسمى "الصناديق الخاصة" والوحدات ذات الطابع الخاص خارج نطاق الميزانية الحكومية الرسمية ، والتي زاد عددها

المعروف بنهاية عام 2008 على 8900 صندوق ووحدة ، تفرض رسوما على المواطنين وتوزع مكافآت على العاملين فيها وعلى كبار المسئولين ، بما شكل شبكة واسعة من الفساد والإفساد .

نموذج للفساد :

كتب الأستاذ عادل السنهوري في صحيفة اليوم السابع بتاريخ 2016/6/18 عن "اللهو الخفي في مصر" قائلا :

كان هناك لقاء جمع عدد من الإعلاميين مع وزير النقل بدولة لاتفيا أولديس أوجوليس ، بعد اجتماعه وزير النقل المصري.

في اللقاء غير الرسمي كشف وزير النقل اللاتيفي قصة مثيرة للدهشة ، مفادها أن دولته عرضت منذ 3 سنوات على الحكومة المصرية مشروعا لتصنيع عربات القطارات والجرارات ونقل الخبرة والمعرفة ، لمساعدة مصر في إقامة صناعة ضخمة لعربات القطار والجرارات في مصر ثم إمكانية التصدير أيضا .

المفاجأة لم يرد أحد من الحكومة وتم تجاهل المشروع أو "إخفاءه" وإلقاءه في "غياهب الأدراج" الحكومية .. ولم يعرف عنه أو يسمع به أحد إلا أمس الأول ، عندما حكى وزير النقل في لاتفيا الحكاية المرة !

بالمناسبة لاتفيا هي إحدى دول منطقة بحر البلطيق في أوروبا الشمالية ، وكانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وعدد سكانها 2.2 مليون نسمة .

قصة وزير النقل اللاتيفي ليست الأولى ولا الأخيرة في حكايات المسؤولين والمستثمرين مع "اللهو الخفي" في مصر القادر على وقف "المراكب السايرة" .. فهو أيضا الذي أوقف منذ شهور قليلة استثمارات بقيمة 8 مليارات دولار في مصر لرجل الأعمال الإماراتي خلف الحبتور.

ابحثوا عنه أرجوكم واكشفوا عنه قبل أن نطيل الحديث عن جذب الاستثمار .

ومع ذلك يبقى التساؤل الأهم هل من أمل وهل من إصلاح ؟

والإجابة نعم ويمكننا أن نستعرض فيما يلي جانبان :

أولهما خاص بقيم الإدارة التي يجب أن تحكم أداء العمل نوجزها فيما يلي :

1- احترام قيمة الوقت .

2- إن كثيرا منا يخلط بين الاختلاف في الرأي والاختلاف مع الشخص نتيجة عدم القدرة على تحمل التباين والاختلاف مع الآخر ، كما أن لدينا الاستعداد لفقد وإنهاء علاقة كاملة على إثر خلاف لحظي مؤقت .

3- الخوف من التعبير عن الحقيقة خشية إغضاب الرئيس المسئول ، فمن الأفضل أن يسود العمل جو من السلام الكاذب أو الهدوء الوهمي على أن تسوده صيحات الخلاف الموضوعي والاختلاف الطبيعي .

4- الطاقة التي يبذلها المرؤوس لإرضاء رئيسه تتجاوز كل التقديرات والحدود حيث عادة ما يلجأ المرؤوس إلى آليات التقارب ، كما إن الجهد الذي يبذله الرئيس في إقناع مرؤوسيه بضرورة العمل الجاد وأهمية الالتزام بقواعد العمل وحتمية التعاون مع زملائهم يشعره في معظم الأوقات أن هناك من المرؤوسين من يرفضون التعلم أو التطور .

وثانيهما خاص بمكافحة الفساد والإصلاح الإداري .

ولكن كيف يتم مكافحة الفساد وإصلاح وتطوير أجهزة ومؤسسات الدولة والمحليات ومؤسستي التشريع والقضاء :

1- إحلال وتبديل أعضاء المطابخ (مكاتب مؤسسة الرئاسة وأمانة مجلس الوزراء والنواب ومكاتب الوزراء والمحاكم والنيابات و.... الخ) بحيث يواكب أي تغيير في المنهج والتوجه خاصة مع قيام ثورتين هدفهما التغيير وإعادة الاستعانة بهؤلاء في أماكن أخرى لتستطيع الدماء الجديدة تحمل مسئولياتها وفقا للتوجه الجديد .

2- توحيد مسمى الوظائف التالية بعد الوزير إما وكيل أو وكيل أول أو مساعد أو مساعد أول أو معاون وزير / أو نائب وزير أو ... الخ . فقد كثرت المسميات وتاهت المسئوليات فأي فوضى هذه ؟

3- تحديد وبشكل قاطع الحد الأقصى للدخول للجميع ابتداء من رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه إلى رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والوزراء ورؤساء البنوك ومدرائها وشركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية ووكلاء الوزراء والمحافظون في جداول غير قابلة للعبث والحد الأدنى للدخول والحد الأدنى للمعاشات .

4- إعادة مراقبي ومديري الحسابات بكل وزارة أو جهة أو هيئة خدمية أو اقتصادية أو كليات لوزارة المالية خاصة وأن دورهم قبل الصرف وهو دور روتيني يعرقل أكثر مما ييسر وأن الإدارات المالية في كل الجهات لديها من الكوادر ما يستطيعون بهم تحمل المسئولية أما التوجيه والإرشاد قبل الصرف بالإضافة إلى الرقابة بعد الصرف موجودة ممثلة في مكاتب الجهاز المركزي للمحاسبات والتنظيم والإدارة حالة ضمهما والمتواجدة في كل تلك الجهات .

5- ضم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة للجهاز المركزي للمحاسبات توحيدا للجهة الرقابية بنوعيها (الإداري / المالي) فالمخالفات المالية تبدأ بقرار إداري خاطئ فالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لم يعد له الدور الذي كان منوطا به في البداية خاصة وأن أجهزة الدولة اكتملت بهياكلها وتقسيماتها الإدارية ، وعندما تكون هناك حاجة لإبداء الرأي في أي مشكلة أو نزاع بين الوزارات أو الوحدات أو بين أحد العاملين وجهة عمله يمكن لأي من هذه الجهات مخاطبة مجلس الدولة أما التخطيط والتنظيم لأي وزارة هو من شأن الوزير والجهاز التنفيذي المعاون له .

6- توحيد الجهات الحكومية التي تقوم بالحصر وإحصاء وإعداد الاستطلاعات للرأي وتقديم المعلومات من خلال كيان واحد (فمثلا الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ... الخ) .

7- البدء بالاستغناء فورا عن كل المستشارين المعينين او المتعاقدين او المكلفين في كل الوزارات والهيئات والمؤسسات الخدمية والاقتصادية والبنوك بكل

أنواعها (القطاع العام أو المشترك أو المحليات) فور انتهاء مدة التعاقد ولا يجدد لهم ومتابعة ميدانية من الجهاز المركزي للمحاسبات ومعه المركزي للتنظيم والإدارة + الرقابة الإدارية والأموال العامة للتأكد من عدم تحويلهم من مستشارين إلى معاوني ومساعدى وزراء أو محافظين .

8- إنهاء ندب أو إعارة المستشارين والقضاة من كل المؤسسات القضائية إلى أي جهة داخل ج. م .ع بصفة مؤقتة أو دائمة باستثناء الحاجة العاجلة ولمدة محددة وتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء تحقيقا للعدالة ، مهما كانت الأسباب والبديل هو الشئون القانونية في كل جهة بتدريبهم ورفع مستوى تأهيلهم كل فترة في الجهات والكليات المختصة بدورات متخصصة وعلى اللغات والإجراءات وفقا للقوانين .

9- إعمال القواعد القانونية في شأن مدد شغل الوظائف بحيث لا يظل شاغل الوظيفة مستمرا إلى أن يتقدم لأخرى في مستوى أعلى أو بالوفاة أو المعاش فكل سنة يقدم شاغل الوظيفة تقريرا عما قام به من إنجازات حقق بها خطته أو جزء منها أو أغلبها وتراجع لجنة محايدة هذا التقرير وعليه يتم التجديد أولا يتم، وأن يكون المد بحد أقصى حتى تتاح الفرصة لآخرين فيولد الأمل لدى العاملين بتداول السلطة مما يحفزهم على العمل الجاد والإطلاع المستمر والاهتمام بمستوى الأداء والالتزام بالضوابط .

10- التخلص من الراكد والكهنة ، أما الأجهزة المكررة أو المطلوب تكرارها في المؤسسات المتشابهة النشاط كمراكز البحوث فيمكن الاستفادة بها لأكثر من مركز أما الأصناف الموجودة بالصناديق والكراتين أو التي لم يتم الاستفادة منها لعدم اكتمال المشروعات الخاصة بها أو للاستغناء عن خطوط الإنتاج الخاصة بها أو الأجهزة التي كانت تحتاجها أو لزيادتها عن الحاجة ، سواء بوحدات الصحة أو مستشفياتها أو المراكز الطبية والبحوث والجامعات

والوحدات الإدارية والمؤسسات الخدمية والاقتصادية للاستفادة بما هو متاح بالنقل أو البيع أو التبادل .

11- فصل الأجهزة الرقابية عن السلطة التنفيذية بحيث تكون تلك الأجهزة بعيدا عن أي تأثير وتقدم تقاريرها لمجلس النواب (الجهاز المركزي للمحاسبات – الرقابة الإدارية ...) .

12- هيئة مستقلة للشفافية ومكافحة الفساد يكون أعضاؤها ورئيسها من خارج الجهاز التنفيذي، ولها أن تستعين بمن تراه .

13- نقل كل حسابات الوزارات والهيئات بالبنوك التجارية إلى البنك المركزي .

14- فحص ودراسة نقل أرصدة الصناديق الخاصة لموازنة الدولة بخطوات محسوبة دون تباطؤ أو عراقيل أو محسوبيات مهما كان مصدرها .

15- استبدال متدرج للقيادات المصرفية كلها وبما يخدم المصلحة العامة .

16- مراجعة القوانين الاقتصادية التي صدرت بعد عام 1952 وحتى الآن بواسطة المتخصصين وتعديل ثغراتها وبما يتوافق مع المصلحة العامة .

17- الاستغناء المتدرج والمتواصل عن القيادات العسكرية الذين شغلوا مناصب مدنية بخطابات من أمانة الدفاع أو غيرها أو بأي توصية سواء من مجلس الدفاع الوطني أو الرقابة الإدارية بعد انتهاء مدة عملهم بالقوات المسلحة أو غيرها من الجهات الأمنية أو الرقابية كترضية لهم أو مكافأة عن فترة عملهم بها فأهل الثقة لم يعد لهم مكان إن لم يكن لهم خبرة في هذا المجال وبمسابقة يتبارى فيها الجميع على قدم المساواة ، حتى لا يتسبب تعينهم بتلك الوظائف إحباطا ويأسا للمدنيين الذين يتطلعون لشغلها .

18- مراجعة هياكل الوزارات وتوابعها من مصالح وهيئات أو مؤسسات أو شركات ، ونشاط كل منها ومكان تواجده ، والاستغناء عن المقرات الخاصة بها في حالة نقلها لمكان آخر بتسليمها لجهة الاختصاص أو لمالكيها للاستفادة منها أو استثمارها بشكل اقتصادى.

19- مراجعة مراكز البحوث المختلفة التابعة للوزارات ونشاط كل منها وموقعه على الخريطة المصرية للاستفادة من الأجهزة والمعدات المتشابهة وتنمية إمكانيات علمائهم وباحثيهم (بعثات خارجية – مؤتمرات وندوات علمية – اشتراك في دوريات ومجلات علمية محلية وعالمية – توفير مراجع وموسوعات - تبادل الخبرات باستضافة العلماء المصريين بالخارج لمدد ومواعيد تناسب ظروفهم وكذلك العلماء الأجانب متى أمكن ذلك) .

20- مراجعة كل المؤسسات أو الهيئات التابعة لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء أو مجلس (النواب) وجدوى هذه المؤسسات من عدمه وجدوى أنشطتها المتشابهة أو المتعارضة .

21- العمل على إصدار قانون للحكم المحلي وليس الإدارة المحلية بصلاحيات كاملة للمحافظين المنتخبين أو المعينين ، وكذلك صلاحيات كافة الوظائف المحلية التالية كرؤساء المدن ورؤساء القرى ... الخ ، تحقيقا لمبدأ اللامركزية .

22- إعمال فكرة خضوع كل الأراضي الفضاء سواء ما تم استرداده أو القائمة لجهة واحدة ولتكن المجلس الأعلى للاستثمار به أعلى المستويات الحكومية وممثلي جمعيات المستثمرين ورجال الأعمال لتحقيق المصلحة العامة وللطرفين فالمشكلة التي تواجه أي مستثمر أو أي مشروع من أي نوع هي :

أ - تبعية الأرض التي يتم التعاقد عليها لأكثر من جهة محلية وأحيانا وزارية وأحيانا أجهزة أمنية أو القوات المسلحة أو الشرطة .

ب- موافقات لإقامة النشاط من القوات المسلحة أو الطيران .

ج - ظهور بعد ذلك من يدعى وضع اليد .

د - كل أجهزة الدولة التي تدعى وجود ممثلين لها في هيئة الاستثمار تراوغ وتماطل وحتى لو أنهت الموضوع يظهر بعد ذلك الأجهزة المتابعة لأعمال الإنشاء وبدء النشاط .

هـ - ثم بعد ذلك تراخيص المحليات والصحة والقوى العاملة والدفاع المدني والأمن الصناعي والتأمينات ... الخ وكلها جهات تعطل ولا تيسر .

23- حصر شامل في كل الوزارات ومؤسسات الدولة للكفاءات العلمية وإعادة توظيفها في مجالها الطبيعي ، وكل من حصل على دراسات متخصصة في مجال الإدارة داخل أو خارج مصر للاستفادة منهم في المحليات طالما توافق ذلك مع ظروفهم .

24- لا تصنعوا فرعون آخر بالإيحاء لأي رئيس للبلاد ولمن هم حوله أنه الملهم والمعلم والقائد ، ويعلم ما لا يعلمه غيره ، فالإعلام بكل ألوانه بدأ مع أول تباشير عهد جديد من الانزلاق لصناعة قديمة ، نتمنى ألا تكتمل وأن يعود الجميع لرشده ، ويفهم من حول الرئيس وكل مسئول أنهم بشر يصيبون ويخطئون وأنهم يوما ما سيذهبون .

25- وقف التعيين بكل أجهزة ومؤسسات الدولة والمحليات ، وعلى جميع البنود، وإعادة توزيع العمالة الحالية وفقا لاحتياجات كل جهة ، بحيث تستوفي كل جهة حاجتها من العمالة المتوفرة حاليا ، وإعادة تأهيلهم وتدريبهم وفقا للاحتياج الفعلي .

26- عدم الجمع بين وظيفتين فأحدهما تفسد الأخرى .

27- فتح الباب أمام طلبات النقل للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والمحليات والقطاع العام للمناطق الغربية والشرقية والجنوبية والشمالية الغربية ولسيناء بمميزات وتوفير سكن أو قطعة أرض بخدماتها مع عرض للبناء وخدمات تعليم وصحة للأسرة وتوفير سبل المعيشة من كهرباء وتليفون ومواصلات وأسواق .

28- استمرار تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة بأساليب مبتكرة تمويلا وتسويقا للمنتجات مع إقامة مناطق صناعية متخصصة

للكيانات الكبيرة بالقرب من أماكن استخراج الخامات وتوفير شبكة طرق ، وإحياء مشروعات الأسر المنتجة ، وبعث الروح من جديد للقرى والمدن التي كانت متفوقة ولها شهرتها في صناعات أو زراعة محاصيل بعينها في ربوع مصر ، حتى نقلل من الطلب على الوظائف الحكومية ، ونوفر احتياجاتنا من ناحية أخرى ، بدلاً عن الاستيراد .

29- نحتاج هيئة عليا دائمة أو مفوضية للانتخابات ومستقلة بقانون مدروس وطبقا للدستور تشرف على كل أنواع الانتخابات ولديها قواعد البيانات الكاملة تنقيها وتضيف لها ولديها تقسيمات الدوائر ومعلومات عن الأماكن اللائقة بالاقتراع وإقامة رؤساء اللجان وأعضائها ، ولديها كل ادوات التي تيسر أعمال الاقتراع والاستفتاء ، ولها قنوات مفتوحة مع بعثاتنا التمثيلية بالخارج بكل الوسائل حتى يصبح متاحا أمام كل المواطنين بالخارج فرص تسجيل بياناتهم والمشاركة في أي انتخابات قادمة .

30- لا زالت حكومة مصر هي حكومة القاهرة وضواحيها وأحيانا بعض محافظات وجه بحري أما باقي مصر ففي المناسبات وعند وقوع الكوارث يظهر الرئيس ورئيس مجلس الوزراء وكذلك الوزراء وكبار المسئولين ورجال الدين والفكر في محاولة لاحتواء الموقف وبشكل مؤقت ، فهل حان الوقت لتصبح حكومة مصر هي بحق حكومة كل المحافظات ومسئولة عن كامل التراب الوطني ، ليتنا نجد مجلس الوزراء أو المحافظين يعقد جلساته بالمحافظات بالتتابع .

31- الوزارات والمحافظات لا تزال في مجملها مراكز تدريب لعدد من الوزراء والمحافظين المعينين وعند انتهاء خدمتهم يكونوا قد أتموا الجزء العملي الذي يفتقرون إليه عند اختيارهم بسبب آليات الاختيار ذاتها ، وضعف الأحزاب والقيود على حركة مؤسسات المجتمع المدني ، والتقليل من أهمية انجاز قانون

الحكم المحلي وليس الإدارة المحلية والمجالس المحلية مع أنها تعد المصانع الأولى لتجهيز القيادات .

32- تفعيل دور المجلس القومي للتدريب وأن يكون له فروعا فاعلة في كل مناطق مصر بصلاحيات كاملة وإمكانيات وضوابط وبرامج تؤهله لرفع مستوى أداء العاملين بالجهاز الإداري للدولة والمحليات بديلا لوزارة التنمية الإدارية أو الإصلاح الإداري وتدريب الشباب أو إعادة تأهيلهم لسوق العمل داخل أو خارج الوطن .

33- مراجعة كل القوانين والتعليمات والكتب الدورية بكل مؤسسة أو جهاز وإعادة صياغتها لتوفير الوقت والمجهود والمستندات المطلوبة واختصارها وإلغاء المكرر منها تحت مسميات مختلفة ، مع سداد كل رسومها مرة واحدة أيضا واختيار طرق التعامل بالتقنيات الحديثة دون وساطة العامل البشري .

34- المواطنون المصريون أصحاب الكادرات الخاصة يتعاملون مع المواطنين المصريين الخاضعين للكادر العام (قانون الخدمة المدنية) بتعال واستخفاف كأنهم أقل فهما وفكرا ودراية وقدرا وهو ما يشيع جوا من التوتر والإحباط في الوزارات والمؤسسات السيادية والجامعات والمستشفيات والمحاكم وغيرها مما يستدعى الدراسة لاستحداث نظام يكفل لكل طرف حقوقه دون انتقاص .

35- إتاحة الفرصة الحقيقية أمام تجمعات المواطنين المصريين بالخارج لإنشاء شركات لاستصلاح الأراضي وزراعة محاصيل القمح والذرة والمحاصيل الزيتية وإنشاء مراكز للتدريب الراقي وصوامع للغلال وبجانبها مشروعات لتنمية الثروات الحيوانية والداجنة والسمكية والأعلاف وهو ما يوفر فرص عمل وإتاحة مجتمعات جديدة بفكر جديد ، وعلى أن توفر أجهزة الدولة الخدمات الأساسية لها .

36- التوسع في لجان فض المنازعات في الأجهزة والمصالح والمؤسسات والمحليات وإعطائها صلاحيات أكبر لاصدار الأحكام النهائية تخفيفا على المحاكم وسرعة البت والانجاز لتحقيق العدالة الناجزة .

37- علـى وزارة الزراعـة إعـادة نظـام الـدورة الزراعيـة وتفعيـل دور الجمعيـات الزراعيـة وبنـك التسـليف الزراعـي (البنـك الزراعـي) ومشـروع الأعـلاف والبتلو ، ودعم الفلاح ومده بما يحتاجه من بذور وشتل وسماد والتوسع في الزراعة التعاقدية .

لن يبنى مصر إلا المصريون ، ولن يتحمل تكاليف التنمية والنهضة إلا هم :

على الحكومة أن تتحلى بالشفافية والتخلي عن نظرة التعالي التي تصاحب كل تصرفاتها فالشعب المصري قد تخطى فترة الحضانة وبلغ سن الرشد ، وعلى من بيدهم شئون الحكم أن يطرحوا أفكار الأبوة ورب العائلة وكبير القوم وتعبيرات الأخوة جانبا .

إن علينا التمسك بالحالة التي وصلنا إليها من اهتمام بالشأن العام والتشجيع على تعلية سقفه ، لنحقق حلم الأجيال الجديدة ومساعدتهم على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني القائمة أو إقامة جديدة ، فعدم الحرص على زراعة الأمل واستنهاض الهمم وتحفيز المواطنين على تخطي الاحباط وفك أسر القلوب التي تعلقت بالنظام الأبوي ، واستدعاء الإحساس بالعزة والكرامة وتطلع لمستقبل أفضل هو ضياع لفرصة ذهبية بديلها مؤلم .

فالحاجة ماسة لاستثمار روح ثورتين فينا وفى شبابنا ، هذه الطاقة الهائلة بداخلنا التي يمكن أن تصنع المعجزات لو عرف أي حاكم الطريق لاستثمارها وتوجيهها .

ويمكن لمن يديروا شئون الحكم من خلال تحليل شكاوي وتظلمات المواطنين، أن يتعرفوا على حقيقة ما يعانيه المصريون .

الفرق بين الحلم والواقع يكمن في وجود خريطة تسمح بالانتقال من نقطة لأخرى عن طريق إظهار الصعوبات الموجودة والعمل على حلها ثم البناء على النتائج ، فالتنمية الحقيقية يتم بناؤها بالتدريج وتنشأ المصداقية حين يتم إدراك الصعوبات الحالية والتعامل معها .

وأن إعمال القانون واجب على كل عامل في الدولة ، ولا يجوز التباطؤ أيا ما كانت الأسباب في إعمال القانون على وجهه الصحيح ، وبالتالي نستطيع أولا أن نقضي على الفساد ، أو على الأقل أن نخفف منه ، وثانيا أن يشعر كل مواطن بأنه تحت مظلة القانون ، وأن أحدا لا يستطيع استغلاله أو ابتزازه ، فضلا عن ضرورة توعية المواطنين بحقوقهم والتمسك بها وعدم التفريط فيها .

كما أن الدولة يجب أن تأخذ بيد من حديد كل من يتهاون في تنفيذ القانون من العاملين في الدولة وأن يكون جزاؤه رادعا وحاسما حتى نستطيع مواجهة الفساد .